المهندسون الزراعيون يطالبون برفع أسعار القمح والشعير

الحسكة - دحام السلطان

وعدت نقيب المهندسين الزراعيين في سورية راما عزيز بمعالجة مسألة الدواء الخاص بالأمراض المزمنة لزوم حاجة المهندسين المتقاعدين، مع ذوي الشأن في شركة التأمين الطبية المرتبطة الطبابة بها، كما وعدت بمعالجة وضع التعويض التقاعدي بعد الانتهاء من الدراسة الإكتوارية المستقبلية وضمن الإمكانات المتوافرة والمتاحة والتي ستعود إلى خزانة صندوق التقاعد.

وبينت خلال انعقاد مؤتمر المهندسين الزراعيين السنوي المنعقد في الحسكة وجود محاولات لاستعادة الأراضي المرتبطة بشركتي البركة ونماء اللتين خرجتا عن الخدمة منذ بدء فترة الحرب على سورية، مشيرة إلى أن الشركتين المذكورتين قد عادتا إلى الربح بعد الخسارة منذ نحو ثلاث سنوات في عدد من المحافظات.

وأكد المهندسون الزراعيون خلال المؤتمر على قضايا عديدة تخص مختلف جوانب العمل الهندسي الزراعي ورفع الحيف عن المهنة ودعمها وتذليل الصعوبات التي تقف عائقاً في وجهها.

وطالب المؤتمرون: برفع أسعار محصولي القمح والشعير بما يتناسب وأسعار اليوم، وزيادة أعداد مراكز الشراء والتسويق في المحافظة، ورفع تعويض اختصاص المهندسين الزراعيين، ومعالجة وضع أسباب إلغاء الأدوية الطبية للأمراض المزمنة من شركة الضمان الصحي للمهندسين الزراعيين المتقاعدين.

وأكدوا أيضاً عدم منح التراخيص للمنشآت الزراعية إلا عن طريق نقابة المهندسين الزراعيين، كما طالبوا أيضاً باستعادة الأراضي الزراعية العائدة لشركتي نماء وبركة ومنع التجاوزات والتعديات عليها من قبل الغير في ريف مدينتي الحسكة والمالكية، وبزيادة الراتب التقاعدي للمهندسين الزراعيين وتأمين افتتاح مركز طبي خاص بهم أسوة بنقابة المعلمين.

ودعا المؤتمرون إلى الاهتمام بمؤسسة إكثار البذار ورفدها بالكميات الكافية من البذور المحسّنة، وتأمين المبيدات الحشرية والنباتية لمكافحة الأعشاب ذات الأوراق الرفيعة والعريضة من مصادرها النظامية وعن طريق وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بما يكفي ويسد حاجة الفلاحين والمزارعين.

لا إصابات بمرض « كورونا» بين الطلاب السوريين القادمين من الصين

محمود الصالح

كشف مدير صحة ريف دمشق ياسين نعنوس عن انتهاء فترة المراقبة الصحية والاستضافة التي قامت بها وزارة الصحة لعدد من الطلاب السوريين والبعض من عائلاتهم ممن كانوا في ولاية ووهان الصينية، والذين تمت إعادتهم إلى أرض الوطن مؤخراً عبر مطار دمشق الدولي.

وبين نعنوس لـ«الوطن» أنه ومنذ أسبوعين ونتيجة الأوضاع التي تسود في الصين، تمت إعادة الطلاب الدارسين في ولاية ووهان التي تتعرض لانتشار مرض «كورونا» حيث تم استقبال هؤلاء الطلاب في مطار دمشق الدولي من قبل فريق طبي تخصصي تابع لوزارة الصحة، ونقلهم إلى مكان استضافتهم التي استمرت على مدى أربعة عشر يوماً، وهي المدة المحددة لظهور أعراض هذا المرض.

وأوضح أن وزارة الصحة ومحافظة ريف دمشق كانت قد أعدت وبشكل مسبق مكاناً معزولاً، لاستضافة هؤلاء الطلاب وعائلاتهم، حيث يبلغ عددهم مع عائلاتهم ٢٧ شخصاً منهم ٦ أطفال، إضافة إلى النساء، وقد وفرت لهم في مكان الاستضافة السكن اللائق والطعام والتدفئة، وكل ما يحتاجه الطلاب وعائلاتهم خلال فترة استضافتهم، حيث كانت تجري مراقبة جميع المستضافين صحياً، من خلال مراقبة الحرارة على مدى الساعة وإجراء بعض التحاليل والصور الشعاعية التي يتم من خلالها التأكد من سلامة الجميع من أي إصابة، من خلال وجود فريق طبي يضم ٣ أطباء و٤ ممرضين وسيارة إسعاف في مكان الاستضافة على مدار الساعة وخلال كامل مدة الاستضافة.

ونظراً لانتهاء الفترة المحددة لظهور الإصابة بهذا المرض وعدم ظهور أي علامات على وجود إصابة، والتأكد من سلامتهم بشكل كلي فقد قررت الوزارة، توديع ضيوفها ومغادرتهم مكان إقامتهم إلى سكنهم الخاص، اعتباراً من صباح اليوم الأربعاء، وبذلك تكون سورية وكل مواطنيها خالين من أي إصابة بمرض « كورونا»، مضيفاً: كما أكد إجراء الفحص للقادمين على جميع المنافذ الحدودية البرية والجوية والبحرية، ولم تسجل أي إصابة حتى الآن في البلاد.

صيادلة يشتكون ارتفاع التكليف الضريبي

عيد لـ«الوطن»: دراسة لإعادة النظر بنسب الربح الصافي لكافة المهن

نقيب صيادلة دمشق: أي صيدلي يحس بالغبن عليه مراجعة النقابة لإنصافه إن كان مظلوماً

محمد راكان مصطفى

اشتكى صيادلة في دمشق من ارتفاع التكليف الضريبي المفروض على صيدلياتهم، معتبرين أن الزيادة التي طالت تكاليفهم لا تتناسب مع واقع الأرباح المحددة على الأدوية منوهين بأنه لم تطرأ أي زيادة على أسعار الأدوية والتي كان آخرها في العام ٢٠١٤، معتبرين أنه لا يوجد ما يستوجب هذا التعديل.

وأشار أحدهم إلى أنه وبناء على إعادة تقدير التكليف الضريبي لصيدليته تمت زيادة الضريبة من ١٣٧ ألف ليرة سنوياً إلى ٨٠٠ ألف ليرة، وتم تحميله فروقات التكليف عن الأعوام ٢٠١٦ و٢٠١٧، منوهاً بوجود صيدليات وصل مبلغ الضريبة السنوية عليها إلى ٤ ملايين ليرة سورية.

نقيب صيادلة دمشق عليا الأسد أكدت لـ«الوطن» عدم تلقي النقابة لأي شكوى من الصيدليات حول التكاليف الضريبية، وشددت على أن أي صيدلي يحس بالغبن عليه التقدم بشكوى للنقابة لتقوم بدورها بمراجعة الدوائر المالية وإنصاف الصيدلي في حال كان هناك أي ظلم في مبلغ الضريبة المكلف بها.

وأشارت النقيب إلى وجود تعاون من مالية دمشق مع النقابة، موضحة بأن التكاليف الضريبية تم تحديدها وفق شرائح تصنيف للصيدليات تم تقديمها للمالية في وقت سابق من قبل النقابة، مبينة أن التصنيف تم وفقاً لجولات خبراء من النقابة استناداً لعدة محددات منها «حجم المبيعات والموقع...».

مدير مالية دمشق محمد عيد لم ينف في حديثه لـ«الوطن» إمكانية وقوع خطأ في التكليف الضريبي لكون ضريبة الدخل المقطوع تقديرية يتدخل فيها العامل البشري وتعود لتقديرات المراقب، مضيفاً: وكل ما هو تقديري يخضع لنسبة خطأ، مبيناً أنه يتم تحديد الضريبة وفقاً لمعايير وأسس تقديرية منها «الموقع، وحجم المبيعات، الشهرة...» والتي لا تعطي واقعاً ضريبياً حقيقياً، إضافة إلى أنه ومن خلال الجولات التي يقوم بها الاستعلام الضريبي تم الوصول إلى الواقع الحقيقي للمكلفين وتم تحديد حجم المبيعات الصيدلية بشكل فعلي وليس تقديرياً وبموجبه يتم حساب الضريبة من قبل قسم الدخل.

وبيّن عيد بأنه يتم تحديد الضريبة وفقاً للشرائح الضريبية والتي تبدأ النسبة الأعلى فيها للمبيعات فوق ٣ ملايين ليرة حيث يتم اقتطاع ٢٨ بالمئة، في حين الحد الأدنى يبلغ ١٠ بالمئة، كاشفاً عن وجود دراسة لإعادة النظر بموضوع نسب الربح الصافي بالنسبة لجميع المهن وخصوصاً مهنة الصيدلة وذلك لتعدد الأصناف التي تباع في الصيدلية وتعدد نسب الربح لكل صنف.

وأشار عيد إلى أن الارتفاع الأكبر في التكاليف الضريبية للصيدليات تم في العام ٢٠١٥ لكونها جاءت بعد توقف دام لدورتي تصنيف كاملتين ٢٠١٣-٢٠١٤، كذلك ارتفاع أسعار الدواء ما أدى لارتفاع في حجم المبيعات مؤكداً أنه يحق للصيدلي المتضرر الاعتراض للجنة الاستئنافية والتي يشارك فيها خبير ممثل عن نقابة الصيادلة للتأكد من وجود غبن بحق المكلف.

أسطوانة الغاز بـ١٦ ألف ليرة وبيدون المازوت بـ١١ ألفاً في الأكشاك على طريق حمص ـ طرطوس

«التموين» لـ«الوطن»: يستحيل الحصول على غاز أو مازوت من دون بطاقة ومصدر المحروقات على الطرقات العامة غير معروف!

حمص- نبال إبراهيم

تتفاقم أزمة مادتي المازوت والغاز في محافظة حمص يوماً بعد يوم من دون الشعور بانفراجات قريبة، رغم توافر المادتين في السوق السوداء عند بعض معتمدي الغاز وأصحاب محطات الوقود والمتاجرين بهما في مختلف المناطق وعلى بعض الطرقات العامة وعلى وجه الخصوص على طريق عام حمص- طرطوس وقرب قرية المزرعة عند مدخل حمص الغربي.

ويتراوح سعر أسطوانة الغاز في السوق السوداء بين ٨ إلى ١٦ ألف ليرة سورية، وسعر بيدون المازوت ٢٠ لتراً يتراوح بين ٧ إلى ١١ ألف ليرة سورية وبإمكان أي مواطن الشراء بهذه الأسعار مهما كانت الكمية، يترافق ذلك مع قيام البعض باستغلال حاجة المواطنين وتعبئة غازات السفاري الصغيرة بقيمة تتراوح بين ٣ إلى ٥ آلاف ليرة سورية.

عشرات الشكاوى الهاتفية وعبر مواقع التواصل الاجتماعي وصلت لـ«الوطن» من أهالي وعائلات من مختلف أنحاء محافظة حمص، تحدثت بالمجمل عن انتهاء كمية المئة لتر من مازوت التدفئة المخصصة لهم منذ نحو الشهر وعدم حصولهم حتى تاريخه على أي كمية إضافية وفق البطاقة الذكية، وعدم تمكنهم من الحصول على أسطوانة غاز منذ نحو ٥٠ يوماً وانعدام كل وسائل التدفئة من مازوت وغاز وكهرباء على حد تعبيرهم، وناشدوا الجهات المعنية عبر «الوطن» بضرورة الإسراع في تأمين مادتي المازوت والغاز ولاسيما في ظل الظروف المناخية القاسية التي تشهدها المحافظة، فيما تحدثت بعض الشكاوى عن عدم حصول أصحابها على أي مخصصات لهم من المازوت حتى اللحظة واضطرارهم إلى شراء حاجاتهم من السوق السوداء بأسعار باهظة لم يعد بإمكانهم تحملها.

عضو المكتب التنفيذي لقطاع التجارة والثروة المعدنية في محافظة حمص تمام السباعي بين لـ«الوطن» أن نسبة توزيع الدفعة الثانية بمادة المازوت وصلت إلى ما يزيد على ٣٥ بالمئة، وبلغت الكمية الإجمالية للمازوت الموزع حتى تاريخه ١٢ مليوناً و٦٧٤ ألف لتر، بينما وصلت الكمية الإجمالية الموزعة من المادة خلال الدفعة الأولى إلى ٣٧ مليوناً و٧٢٤ ألف لتر، منوهاً بأن العائلات التي لم تحصل على مخصصاتها من المادة في الدور الأول والبالغة نسبتها أقل من ٤٪ سيتم توزيع مخصصاتهم بالدفعتين الأولى والثانية معاً إن أرادوا.

وبيّن السباعي أن عدد الأسر الحاصلة على البطاقة الذكية في المحافظة وصل إلى نحو ٣٧٧ ألفاً و٤٧٠ أسرة حتى تاريخه، وأن عدد العائلات التي حصلت على المادة بالدفعة الثانية بلغت حتى غايته ١٢٢٧٤٠ عائلة، لافتاً إلى أنه يتم حالياً توزيع ١٠ طلبات يوميا من مادة المازوت «٥ طلبات للمدينة و٥ طلبات للريف» وبمعدل ٢٤ ألف لتر لكل طلب، أي إن الكمية التي توزع يومياً من المادة تبلغ ٢٤٠ ألف لتر.

وأشار السباعي إلى أنه سيتم تلافي جميع الثغرات في رسائل تكامل خلال الـ١٥ يوماً القادمة وسيتم إرسال الرسائل واستلام الأسطوانة مباشرة من المعتمد من دون أن يدلي بأي معلومات عن كميات الغاز التي توزع أو أي تفاصيل أخرى حول ذلك، مبيناً أن أي مواطن يستطيع أن ينقل من معتمد إلى آخر عن طريق المعتمد الجديد أو أي فرع من فروع تكامل، منوهاً بأن الفرق الجوالة تتابع عملها في إصدار البطاقة الذكية في المنازل لكبار السن والحالات المرضية الخاصة، ويتم الآن إحداث فريق آخر لمتابعه إصدار البطاقة الذكية في الريف أيضاً.

> السباعي لـ«الوطن»: تلافي ثغرات رسائل تكامل الخاصة بالغاز خلال ١٥ يوماً

الطرقات العامة «طريق عام حمص- طرطوس وطريق عام حمص- حماة» غير معروف ومجهول المصدر، لافتاً إلى أنه من المعروف أن قلة أي مادة في السوق تدفع بعض ضعاف النفوس إلى تنشيطها بالسوق السوداء لاستغلال المواطنين.

وبيّن أن المديرية تقوم بمؤازرة من الجهات المختصة وقوى الأمن الداخلي بدوريات وجولات مستمرة على الطرقات لضبط هذه الظاهرة وتنظيم الضبوط التموينية بحق المخالفين، كاشفاً أنه وعند وصول دوريات حماية المستهلك برفقة الجهات المختصة وتنظيم أول ضبط على تلك الطرقات يقوم الآخرون بالفرار بسرعة عند انتهاء الدورية من جولتها وتأكدها من خلو الطريق من هذه الظاهرة، يعاود هؤلاء المتاجرون إلى بيع المحروقات على الطرقات.

وأوضح أن دوريات حماية المستهلك نظمت مؤخراً بمؤازرة من قوى الأمن الداخلي عدة ضبوط على الطرقات العامة وصادرت كميات من المحروقات وكان آخرها بالقرب من إحدى القرى الواقعة على طريق عام حمص- حماة، كما تم ضبط أحد معتمدي الغاز المنزلي في حي الخضر منذ يومين قام بإخفاء كمية ٤٧ أسطوانة مملوءة بمادة الغاز المنزلي ضمن مستودع أخشاب وامتنع وتهرب من تسليمها لمستحقيها رغم وصول رسائل لهم من شركة تكامل لاستلام المادة من مركزه وتخريج بطاقاتهم على جهاز تكامل الخاص به وذلك بقصد الاتجار والتصرف بها لغير الغاية المخصصة لها، مؤكداً أنه تم تنظيم الضبط التمويني اللازم وإحالته إلى الجهة المختصة لاستكمال التحقيق معه، وتمت مصادرة أسطوانات الغاز المنزلي وتسليمها إلى قسم الغاز واتخاذ جميع الإجراءات القانونية اللازمة أصولاً.

من جهته أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك رامي اليوسف لـ«الوطن» أن أي مخالفة تتعلق بالمحروقات تستوجب الإغلاق الفوري بعد عرضها على لجنة المحروقات، مبيناً أن الإغلاق ينفذ لمدة تتراوح من أسبوع حتى الشهر وتوقيف المخصصات للمخالف في حال كانت المخالفة جسيمة، لافتا إلى أن عناصر حماية المستهلك نظموا ٤١ ضبط محروقات منها ٣٤ ضبط غاز و٧ مازوت بمخالفات التصرف والإتجار بالمحروقات وتقاضي الأسعار الزائدة وعدم الإعلان عن السعر، وصادروا كمية ٦٨٥ لتر مازوت و٥٧ أسطوانة غاز منذ بداية العام الجاري وحتى تاريخه.

ورأى اليوسف أنه يستحيل لأي شخص الحصول على أسطوانة غاز أو مازوت التدفئة إلا على البطاقة الإلكترونية، ومصدر المحروقات من غاز ومازوت المنتشرة على

البرد يزيد الطلب على الحطب بحماة ويرفع سعر الطن من ٨٥ ألف ليرة إلى ١٢٥ ألفاً

حماة- محمد أحمد خبازي

هجوم البرد الشديد وشح مازوت التدفئة وانعدام سهولة الحصول على أسطوانات غاز، جعل الطلب يشتد على الحطب في حماة عموماً وبريفها الغربي خصوصاً، ما أدى إلى ارتفاع سعر الطن من ٨٥ ألف ليرة إلى ١٢٥ ألفاً!.

وبيّن العديد من المواطنين لـ«الوطن» أنهم لجؤوا إلى شراء الحطب للتدفئة لكونه متوافراً بكثرة، بخلاف المازوت الذي إن وجد فسعر اللتر بالسوق السوداء ٤٠٠ ليرة، مع انعدام توافر الغاز منذ بدء بيعه بموجب البطاقة الذكية، مضيفين: رغم علمنا أنه غير صحي، ولكن ما أجبرنا على المر هو الأمر.

وتنتشر محال كثيرة تبيع الحطب في مختلف مناطق المحافظة، أما من أين تحصل عليه فلا أحد يعرف بالضبط ولكن يتوقع أنه من التحطيب الجائر أو التهريب إذ لامحال مرخصة لبيع الحطب بحماة.

وأكد مصدر في زراعة حماة لـ«الوطن» أن نواتج تقليم الغابات تباع لذوي الشهداء والجرحى بأسعار مخفضة وبكميات قليلة لتغطية حاجة أكبر عدد منهم.

وأوضح أنه منذ بداية العام باشرت ورشات مشروع تنمية وتربية الغابات في زراعة حماة أعمال تقليم وتفريد تحسيني لـ ٥٠٠ هكتار من المواقع الحراجية والغابات في إطار الخطة الحراجية للعام الجاري.

ولفت المصدر إلى أن المشروع يبيع سكان القرى القريبة من المواقع الحراجية الأخشاب والأحطاب كمساهمة في تأمين الاحتياجات المنزلية للتدفئة بكمية ٥٠٠ كيلو لكل أسرة وكذلك لأسر الشهداء وجرحى الحرب حيث بلغ عدد الأسر المستفيدة حتى الآن أكثر من ١٢٠ أسرة وكمية الأحطاب المبيعة أكثر من ٩٥ طناً بسعر ٢٥ ألف ليرة للطن.

والأمر ذاته أكده مصدر بالهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب عن بيع أكثر من ٥٠ طناً من حطب الوقيد وخاصة لذوي الشهداء بكمية ٥٠٠ كغ لكل دفتر عائلة، إضافة لبيع ٣ أطنان من الفحم، وحاصلات حراجية مختلفة بمزاد علني.